واقع تطبيق معايير بازل II2 في النظام المصرفي الجزائري

–دراسة قياسية لعينة من البنوك العمومية–

The reality of the application of Basel 2II standards in the Algerian banking system An applied study of a sample of public banks

كيفاني شهيدة 1*، مريم بن دهينة[2]

1 أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان (الجزائر).

2 طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2018/10/30؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/12/05؛ **تاريخ القبول**: 2020/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى رقابة النظام المصرفي الجزائري على البنوك الجزائرية العمومية لتطبيق أساليب بازل2 بهدف معرفة تطور كفاية رأس المال البنكي لمواجهة المخاطر السوقية، والمخاطر البنكية ككل، وعليه تم استخدام البرنامج الإحصائي T-test لمعرفة طريقة قياس المخاطر السوقية بالبنوك الجزائرية بعد تحليل تطورات معدلات الملاءة في البنوك الجزائرية وتبين من خلال النتائج أن البنوك الجزائرية العمومية لم تتمكن بعد من تطبيق دعائم بازل2

الكلمات المفتاحية: المخاطر السوقية، بازل2، البنوك الجزائرية العمومية، كفاية رأس المال

تصنيف JEL: E9; C1; C6; C8

Abstract: The aim of this study is to determine the extent to which the Algerian banking system is monitoring public banks to implement the accord of Basel 2 in order to develop the knowledge of the bank's capital adequacy to face market and banking risks, After analyzing the developments in solvency rates in Algerian banks, The result showed that public Algerian banks were unable to implement Basel 2.

Keywords: Market Risks, Basel 2, Minimum Capital Requirement, The Public Algerian Banks

Jel Classification Codes: E9; C1; C6; C8

* **المؤلف المرسل**: كيفاني شهيدة الإيميل: kifanichahida@yahoo.fr

I- تمهيد:

لقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة مسبقة، إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها والملاحظة أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وذلك بسبب تزايد مخاطر مصرفية لاسيما مخاطر الائتمان.

فقد سعى الخبراء المصرفيون والعاملون في مجال البنوك إلى وضع قواعد ومعايير للعمل المصرفي، ولتبيان أهميتها وحساسيتها وسميت بالمعايير الاحترازية أو قواعد الحيطة والحذر، وسعت السلطات النقدية لكل دولة إلى إجبار البنوك على إتباعها والتقيد بها، حماية لتلك البنوك ومودعيها وحفاظا على سلامة النظام المصرفي ككل،فنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974، من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة (Group of ten G-10)، بهدف تحقيق الإستقرار في النظام المالي العالمي، من خلال إصدار معاييرغير إلزامية تبلورت في ثلاث إتفاقيات.

عُرفت بـ: إتفاقية بازل I♣، إتفاقية بازلII ♣، وإتفاقية بازل III♣، بما يحقق للبنوك عدة مزايا أهمها تقوية قواعدها الرأسمالية وتوفير الحماية للمودعين.

فالجزائر ليست بمنأى عن هده التطورات اذ عمل بنك الجزائر على اتخاذ إجراءات احترازية وترتيبات نقدية وسن قواعد منذ التسعينات، من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك، وتحد من المخاطر المصرفية التي تتربص بها. من هنا جاءت إشكالية البحث والتي تتمثل في التساؤل التالي:

ما هو واقع تطبيق معايير بازل 2 على مستوى البنوك الجزائرية؟

1 الدراسات السابقة:

1.1 الدّراسات الأجنبية:

لا شك أن موضوع إدارة المخاطر المصرفية الذي كان محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين، مستوحى من دراسات سابقة كان أغلبها منصبا على التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي للعميل. فقد بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسة الفاشلة مع بداية الستينات في الواليات المتحدة ألأمريكية حيث اعتبر Beaver.H.W 1966 أول من قام بالبحث في هذا المجال مقدما نموذجا يقوم على

*اتفاقية بازل 1 لسنة 1988 ,تضمنت معيار نسبة كفاية رأس المال الذي يحدد الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك من أجل مواجهة المخاطر الإئتمانية.

* إتفاقية بازلII لسنة2004 ,صدرت هذه الإتفاقية من أجل تغطية النقائص التي عابت إتفاقية بازلI ، ولمواكبة التطورات التي عرفتها الصناعة البنكية.

* إتفاقية بازلIII لسنة2010 , إحتفظت هذه الإتفاقية بالركائز الثلاثة للإتفاقية السابقة لكنها قامت بتحسينها والإضافة عليها خاصة الركيزة الأولى، حيث تم إعادة هيكلة رأس المال في البنك فأصبحت الأسهم العادية بنسبة 4.5% بدل 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال الأساسي أصبح 6% بدل4% ، كما تم إضافة هامشين لرأس المال: الأول سمي بهامش حماية رأس المال ودوره حماية رأس المال من الإنخفاض ويساوي 2.5% وهامش الحماية من التقلبات الدورية ودوره مواجهة المخاطر خلال الفترات التي تتزايد فيها المخاطر ويتراوح من2.5%–0 ، كما تم إضافة أنواع جديدة من المخاطر لنسبة كفاية رأس المال مثل مخاطر التصحيح الإئتماني التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية2007 ، بالإضافة لهذا تضمنت إتفاقية بازل III معايير للسيولة تمثلت في نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر وأدوات الرقابة على السيولة.

النسب المالية المركبة، واستطاع أن يتنبأ بفشل الشركات قبل وقوعه بخمس سنوات. ليليه بعد ذلك عدد من الباحثين في كل من بريطانيا، الواليات المتحدة الأمريكية وكندا. فجاءت مساهمة Edward Altman 1968 التي اعتبرت من المساهمات الهامة التي استخدمت التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات للتنبؤ بفشل الشركات. أما نموذج Argentti1974 فقد اعتمد على التحليل الوصفي (score–A) لتحديد الفشل مركزا على المؤشرات الكيفية والمالية، واعتبر استشرافا للمخاطر أكثر منه نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي. في حين تعتبر الدراسة التي قام بها Sherrord 1987كأولى المساهمات التي ركزت على العلاقة بين درجة مخاطر القروض من جهة ونوعية المخاطر من جهة ثانية كأساس لتسعير القروض البنكية وتقويم جودة محفظتها. فبفضل هذا النموذج بدأت الأنظار تتجه نحو كيفية تصنيف مخاطر الائتمان المتصلة بالمقترض عن طريق تحليل مركزه المالي بالاعتماد على مؤشرات كمية. وهو ما دعمته الدراسة التي قام بها Aaker1987 التي تناولت دور المخاطر في تفسير اختلاف العوائد والتي تم عرضها في مجلة Journal Management of Academy، حيث ركزت على الفصل بين المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية المتعلقة بالشركة وخلصت إلى أن لها تأثير كبير على العائد.

أما دراسة Pyle 1997 التي تم عرضها في مدرسة هاس للأعمال بجامعة كاليفورنيا، فقد تناولت موضوع "إدارة المخاطر المصرفية" حيث ركزت على أهمية وأسس إدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق باعتبارهما من المخاطر المعاصرة والمؤثرة على أرباح البنك. وخلصت الدراسة إلى نتيجتين، هما:

لقياس مخاطر السوق نعتمد طريقتين هما: طريقة السيناريوهات وطريقة القيمة عند الخطر(var)

لقياس مخاطر الائتمان وتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل نعتمد طرقا عديدة ومختلفة منها: الترميز (scoring) التصنيف (rating) إلخ.

دراسة Strahan et Cebenoyan 2002 فقد تناوالت " إدارة المخاطر: هيكل رأس المال والإقراض في البنوك"، على عينة من البنوك الأمريكية، وخلصا إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية تمكن البنك من تحقيق ربحية أفضل. كما أن التنويع واستخدام المشتقات المالية يمكن من إدارة مخاطر السيولة بشكل أفضل أيضا. في حين ركزت الدراسة التي قام بها كل منRyser et Bauer 2004 استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف"، والتي تم عرضها في مجلة Finance& Banking of Journal، على توصيف أنواع المخاطر في البنوك وأساليب التحوط منها. وقد كشفت أن التحوط يؤدي إلى تعظيم حقوق الملكية، ويمكن أن يكون في النشاطات المختلفة للبنك والتي تشمل كل من إدارة دارة السيولة وتذبذب الأصول ومخاطر الطرف المقابل التسهيلات. وتأتي مساهمة محمد توفيق عمرو سنة 2006 في شكل أطروحة دكتواه انصبت حول "إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي االستراتيجي"، والتي حاول الباحث من خاللها تحليل الأنواع المختلفة للمخاطرالائتمانية، السوقية، التشغيلية، السيولة، رأس المال التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية والربط بين الإدراك والإدارة. وخلص في الأخير إلى أن هناك إدراك لمختلف أنواع المخاطر للمخاطر من طرف البنوك التجارية الأردنية بشكل كلي، وا التشغيلية ومخاطر رأس المال بشكل فردي. أما النتائج المتعلقة بإدارة المخاطر فأكدت أن البنوك الأردنية قادرة على إدارة الأنواع المختلفة للمخاطر بشكل جماعي لكنها غير قادرة على إدارتها بشكل فردي.

2.1 دراسات في الجزائر:

دراسة ناصر سليمان 2006 بعنوان: "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مضمون اتفاقيتي بازل I وII، وتأثير هاتين الإتفاقيتين على النظام المصرفي الجزائري، حيث درس الباحث عينة من البنوك الجزائرية اشتملت على أربعة بنوك، وتوصل إلى أن البنوك الجزائرية تساير معايير بازل I وهناك محدودية في تطبيق بازل II، ويهدف بحثنا إلى معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل III وتحديات تطبيقها بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى آليات تطوير تسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز تلك التحديات، ويتضح الإختلاف بين الدراستين في: أولا: حجم العينة المدروسة، حيث اشتملت عند الباحث على أربعة بنوك جزائرية فقط، بينما حاولنا اجراء مسح شامل على جميع البنوك الجزائرية، كما أننا قمنا بحساب نسب كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بالإعتماد على

قوائمها المالية، ثانيا: الفترة الزمنية المدروسة، حيث اختار الباحث دراسة فترة قريبة من السنة المحددة لبداية تطبيق معايير بازل Iفي الجزائر وهي سنة 1999، بينما اخترنا فترة زمنية حديثة تبدأ من 2010 و تنتهي في 2012.

طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد 2008: بازل2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، انصبت هذه الدراسة حول أهم المخاطر البنكية التقليدية (القروض، الصرف، السيولة، الملاءة المالية ....) وتأثيرها على العمليات المصرفية، وقامت الدراسة كذلك على كيفية تصنيف المخاطر وإعداد مؤونات حسيب درجة الخطر الخاصة بالبنك الوطني الجزائري بالاعتماد على معطيات التعليمة 94/74 من قانون النقد والقرض. ومن أهم النتائج المتوصل إليها،أنه لا يتم إدراج مخاطر السوق و مخاطر المحفظة المالية ضمن مهّام المراقبة الداخلية للبنوك العمومية رغم أنّ التشريع المصرفي ينص على ضرورة توفر البنوك على مثل هذه الانظمة و المعدلات.

أحمد قارون 2013/2012: مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل,تناولت الدراسة مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل,وذلك بهدف تقييم معيار رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة بما نصت عليه توصيات لجنة بازل في اتفاقياتها.و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها:أنّ البنوك الجزائرية تلتزم باحترام الحد الأدنى من رأس المال,وفقا لما نصت عليه لجنة بازل و المقدر8 %,كما أن تركيبة رأس المال النظامي تتوافق مع ما نصت عليه هذه اللجنة سواء في اتفاقياتها الأولى و الثانية,في حين آن طريقة حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر هي الطريقة البسيطة وهي التي تتوافق مع توصيات لجنة بازل.

حياة نجار 2014/2013: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل,دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ,هدفت الدراسة إلى إبراز أهمّية الرقابة الداخلية و الخارجية و دراسة واقع تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لاتفاقيات بازل و التحكم في المخاطر المصرفية و قد لخصت الدراسة جملة من النتائج أهمّها:

– إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية سواء كانت داخلية أو خارجية.

– استجابة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الاحترازية للتسيير المصرفي,لا سيما ما تعتق منها بنسبة الملاءة,و تركيزها على مخاطر الائتمان دون إدارتها الفعلية.

– إدارة مخاطر البنوك التجارية العمومية مرهونة بمدى كفاية رأسمالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

II. طريقة إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل

باعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 فريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م في مادته رقم 44، وخولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطنة نقدية "والأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة. " ونشير إلى أن هذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143.

1.2نسب الملاءة:

1.1.2 نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك:

تعرف نسبة كوك: وهي نسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة، وقد شرع في تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 1992 م، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 91– 09 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد النسبة 8 % حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{صافي الأموال الدائمة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\%$$

ونظرا لطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية، فقد تم وضع مراحل للوصول إلى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة الثالثة من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

4% ابتداء من نهاية جوان 1995 م.

5% ابتداء من نهاية ديسمبر1996 م.

6% ابتداء من نهاية ديسمبر1997 م.

7% ابتداء من نهاية ديسمبر1998 م.

8 % ابتداء من نهاية ديسمبر1999 م.

2.1.2 نسبة توزيع المخاطر:

وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها في المادة 02 من التعليمة رقم 94/ 74.

نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الخاصة الصافية للبنك، ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق مواعيد الرزنامة التالية:

40% ابتدءا من 01 جانفي 1992 م.

30% ابتدءا من 01 جانفي 1993م.

25% ابتدءا من 01 جانفي 1995م.

2.2 نسبة الأموال الخاصة:

الأموال الخاصة لا يعتبر في حد ذاته تسيير لكن انسجامه ضروري لأنه يساهم في مختلف النسب القانونية، فهي آخر ملاذ عند حدوث صدمات لا يمكن استعابها عن طريق الإرباح العادية والمؤونات.

1.2.2الأموال الخاصة الأساسية:

حسب المادة 05 من التعليمة رقم 94 –74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي.
- احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم.
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة.
- مؤونات المخاطر البنكية العامة.
- الإرباح المحددة عند تواريخ وسبطية.

2.2.2. الأموال الخاصة التكميلية:

حسب المادة 06 من التعليمة رقم 94 – 74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية:

- احتياطات وفروق إعادة الخصم.
- ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة.
- السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات.

3.2.2 العناصر المحذوفة:

- الحصة الغير محررة من رأس المال الاجتماعي.
- الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة آو بصفة غير مباشرة.
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.
- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.
- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ: 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructions لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل I.

ثالثا: واقع تطبيق معايير بازل 2 II على مستوى البنوك الجزائرية (دراسة قياسية):

1.2.3 بالنسبة للدعامة الأولى لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك:

تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، ثمّ إلى 10 ملايير دج وللمؤسّسات المالية إلى 3.5 ملايير دج سنة 2008.

جدول (1.3): رأس مال البنوك والمؤسسات المالية في نهاية 2008

رأس المال الأدنى للبنوك		رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية
النظام 10/90 المؤرخ في 1990/07/04	500 مليون دينار جزائري.	100مليون دينار جزائري.
النظام 04/01 المؤرخ في 2004/03/04	2.5 مليار دينار جزائري.	500مليون دينار جزائري.
النظام08/04 المؤرخ في 2008/12/23	10مليار دينار جزائري.	3.5 مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على نصوص الأنظمة المذكورة أعلاه.

حيث طبقت البنوك الجزائرية ابتداءا من سنة 2014 مقترحات بازل 2 وألزمها بنك الجزائر بالاحتفاظ بنسب ملاءة وفي الجدول التالي سنقوم بعرض رأس المال بعض البنوك الجزائرية:

جدول (2.3): نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BNA	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	4113.6	41.6
BEA	24.5	76	76	100	100	100	150
CPA	48	48	48	48	48	48	48
BDL	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	36	/
BNP PARIS	10	10	10	10	10	10	10

							BAS
13	13	13	13	13	13	13	TRUST BANK
10	10	10	10	10	10	10	Baraka
10	10	10	10	10	10	10	SGA

Source: Banque d'Algerie, direction générale, direction du contrôle, décembre 2016

1.1.2.3 تقييم الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك العمومية:

قمنا بحساب الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر من خلال ميزانيات البنوك العمومية، بالنسبة للأموال الخاصة فوفقا لميزانيات البنوك العمومية وخطوات حساب الأموال الخاصة حسب تعليمات بنك الجزائر المعتمدة ظهرت مبالغ الأموال الخاصة كما يلي:

– في البنك الخارجي الجزائريBEA: تم تسجيل أعلى قيمة أموال خاصة بين البنوك خلال السنوات الثلاث، ففي 2010 كانت بمبلغ 219 مليار دج، على الرغم من أن رأس المال كان الأقل بين كل البنوك، إلا أن سبب ارتفاع الأموال الخاصة يعود لمبلغ الإحتياطيات بـ81 مليار دج، و في 2011 إرتفعت الأموال الخاصة عن السنة السابقة بنسبة 45%وذلك بسبب رفع رأس المال الإجتماعي من 24.5 مليار دج إلى 76 مليار دج، بالإضافة إلى إرتفاع النتيجة السنوية من 19 مليار دج إلى أكثر من 30 مليار دج، وكذا زيادة الديون الثانوية لتصبح 106 مليار د ج بعد أن كانت بقيمة 66 مليار دج في السنة السابقة، و في سنة 2012 زادت الأموال الخاصة بنسبة 8% وذلك بإرتفاع الإحتياطيات إلى 64مليار دج والنتيجة السنوية إلى 35 مليار دج وكذلك الديون الثانوية إلى 107 مليار دج.

– في البنك الوطني الجزائري BNA: بلغ إجمالي الأموال الخاصة في هذا البنك سنة 2010حوالي 196 مليار دج، وزادت قيمتها في السنة الموالية بنسبة 12% حيث ترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع مبلغ الإحتياطيات من 24 مليار دج إلى 65 مليار دج، وفي سنة2012 زادت الأموال الخاصة عن السنة السابقة بنسبة 5% على الرغم من تراجع النتيجة السنوية إلى 27 مليار دج بعد أن وصلت في سنة 2011 إلى 34مليار دج، ولكن السبب الرئيسي في زيادة الأموال الخاصة سنة 2012م هو الإرتفاع المهم في مبلغ الإحتياطيات إلى 86 مليار دج، و مقارنة ببنك BEAيظهر متوسط مبالغ الأموال الخاصة للسنوات الثلاث أقل في بنك BNA.

– في القرض الشعبي الجزائري CPA: حقق هذا البنك في سنة 2011 رقم أموال خاصة بلغ134 مليار دج، وهي أقل من تلك المحققة في كل من BEA و BNA خلال نفس السنة بفارق 184 و 86 مليار دج على التوالي، و لكنها أعلى من مبلغ الأموال الخاصة المحققة في BADR خلال 2011 بفارق 59 مليار دج، حيث نجد بأن رأس المال الإجتماعي فيCPA أقل منه في BEA خلال 2011 بفارق 28 مليار دج، وهو أعلى من رأس المال الإجتماعي في كل من BNAو BADR بـ 6.4 و 15 مليار دج على التوالي، و تظهر قيمة الإحتياطيات التي تم الإحتفاظ بها في سنة 2011 في بنك CPA منخفضة عن تلك التي إحتفظ بها بنك BEA بفارق 25 مليار دج، وعن تلك التي إحتفظ بها بنك BNAبفارق 45 مليار دج، ولكنها أعلى مما هو موجود في BADR بفارق 18 مليار دج، وبالنسبة للنتيجة السنوية فهي أقل في CPA خلال سنة 2011 من التي حققها كل منBEA و BNA وأفضل من تلك التي حققها BADR خلال نفس السنة بفوارق: 17،21، 3 مليار دج على التوالي.

أما الأصول المرجحة بالمخاطر فوفقا لميزانيات البنوك العمومية للفترة المدروسة وتعليمة بنك الجزائر المعتمدة في حساب كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية ظهرت مبالغ الأصول المرجحة كما يلي:

– في البنك الخارجي الجزائري BEAتفاقمت الأصول الخطرة من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ إجمالي الأصول في 2010 قيمة 2.367 مليار دج منها 23% عبارة عن أصول خطرة، وفي سنة 2011 بلغ إجمالي الأصول في هذا البنك 2.636 مليار دج منه25%أصول خطرة، وفي سنة 2012 كان مجموع الأصول 2.307 مليار دج منه 29 %أصول خطرة.

– في البنك الوطني الجزائري BNAكانت نسب الأصول الخطرة كبيرة جداً مقارنة ببنك BEAفقد بلغت في 2010 نسبة 61% من إجمالي الأصول المقيمة بـ 1.421 مليار دج، وفي 2011م بقيت بنفس المستوى 61% من إجمالي أصول بلغ 1.620مليار دج، وفي 2012 انخفضت بمقدار بسيط حيث بلغت 60% من مجموع أصول بلغ 2.060 مليار دج.

– في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRظهرت نسب الأصول الخطرة أكبر من النسب المسجلة في BEA وأقل من تلك المسجلة في BNA، حيث بلغت في 2010 نسبة 35%من إجمالي أصول مقداره 811 مليار دج، وفي 2011 بلغت 43% من إجمالي أصول بلغ 921 مليار دج.

– في بنك القرض الشعبي الجزائري CPAبلغ حجم الأصول سنة 2011 قيمة 990 مليار دج منها45% أصول خطرة، وهي أكبر من تلك المحققة من قبل بنكي BEA وBADRوأقل منها في BNA خلال سنة 2011، وعليه فان معدل كفاية راس المال ونسبة راس المال الأساسي في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014–2016 بلغ ما يلي:

جدول (3.3): تطور كفاية راس المال ونسبة راس المال الأساسي في البنوك الجزائرية للفترة 2014–2016

السنوات	2014	2015	2016
نسبة كفاية راس المال لدى البنوك	15.98%	18.69%	18.90%
نسبة راس المال الأساسي	13.27%	15.86%	16.4%

Source : Banque d'Algerie, direction générale, direction du contrôle, décembre 2016

2.2.3 بالنسبة للدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية):

تم تسجيل قصور كبير في تطبيق هذه الدعامة خلال 2013 و2014 و2015 وفقا لما نص عليه النظام 08/11 في 2011/11/28 والتي ينص على ضرورة إرسال التقارير السنوية لجنة الرقابة المصرفية.

3.2.3 بالنسبة للدعامة الثالثة (انضباط السوق):

تمت تسجيل تأخر نشر البنوك الجزائرية لقوائمها المالية السنوية لمدة سنتين.و عدم ارسال التقارير في الافصاح العام للمؤشرات النقدية و المالية

والجدول في الأسفل يلخص مدى تطبيق دعائم بازل 2 في النظام المصرفي الجزائري:

جدول (4.3): دعائم بازل 2

1 كفاية رأس المال	بنك الجزائر	السنة
نسبة الملاءة	غير مطبق	2013
راس المال	غير مطبق	2013
مراجعة مخاطر السوق	غير مطبق	2012
مراجعة مخاطر الائتمان والتوريق	غير مطبق	2012

الاحتياطي الإضافي	قانون نهائي حيز التطبيق	2016
الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية	غير مطبق	2016
نسبة الرافعة المالية	غير مطبق	2015

.Source : Financial stability institute FSI survey(2015) Basel 2 and 3 implementation, Bank for International Settlements

2.3 الدراسة القياسية: طريقة قياس المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل 2

يتناول هذا الجزء وصفا لمنهج الدراسة وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على مستوى كل من البنك المركزي وخمسة بنوك عمومية في الجزائر:

- بنك الجزائر. Banque d'Algérie
- المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري BNA
- المديرية الجهوية لصندوق التوفير والاحتياط CNEP
- المديرية الجهوية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA
- المديرية العامة لبنك الجزائر الخارجي BEA
- المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

ناقشت الدراسة واقع تطبيق البنوك الجزائرية العمومية من مقترحات بازل للرقابة المتعلقة بأساليب المخاطر السوقية التي عرضتها الاتفاقية، وذلك من خلال عينة على البنوك المذكورة سابقا، وتم استراد 31 استبانة.

1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيفنا مفاهيم الإحصاء التطبيقي لإعطاء الدراسة بعدا كميا، ووصف الأداة المستعملة في الدراسة، بالإضافة إلى تحليل عناصر عينة البحث وتحديد التوزيع الذي تتبعه إذا كان طبيعي أم لا، وهذا بهدف اختبار الدراسة باستخدام اختبار T-test–student.

2.أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان للدراسة من قبل الباحثين وبصدق المحكمين تم إخضاعه لتحكيم ثلاثة أساتذة باحثين، وجه الاستبيان إلى المسؤولين في البنوك العمومية المذكورة سابقا يتكون من سؤال فرعي ومحور بمجموع 8 أسئلة.

الجدول (01): المقياس الخماسي "ليكارت" المستخدم في الدراسة

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: أحمد عودة عبد المجيد، الحلقة العلمية"مفاهيم التقويم والقياس والأداء"، كلية التدريب، الرياض 21–2013/01/23، ص11

3.نتائج الدراسة: (اختبار الدراسة)

ناقشنا في هذا الجزء تحليلا لإختبار الفرضيات المطروحة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة وهذا باستعمال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية «SPSS version 10».

1.3مناقشة أبعاد الدراسة:

الجدولين التاليين يحتويان على كل من المتوسط الحسابي والوزن الحسابي والوزن النسبي وقيمة T المحسوبة والمجدولة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها.

القيمة المجدولة تساوي (1.96)، لأن حجم العينة أكثر من 30. درجة الحرية31–1= (30).

2.3التحليل:

إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من تك القيمة المطلقة لـ t المجدولة عند درجة حرية 30 و مستوى معنوية 0.05، فالفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت مستوى معنوية أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر أو يساوي 60% ، فالفقرة تكون سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها. وتكون آراء العينة محايدة إذا كان مستوى العينة أكبر من 0.05 أي الرؤية غير واضحة لديهم.

•السؤال الفرعي:

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يطبق البنك الذي تنتسب إليه معايير بازل2					

•أسئلة البعد: إدارة وأساليب قياس مخاطر السوق:

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1–لا زالت البنوك العمومية الجزائرية تستعمل نسبة كوك والذي يغطي خطر القرض دون الأخطار الأخرى منها خطر السوق.					
2– على البنك أن يكون لديه رأس مال كاف محتفظ به لتغطية مخاطر السوق خاصة مخاطر سعر الصرف.					
3– يتواجد لدى البنك فريق عمل متخصص لقيام مخاطر السوق وفق الأسلوب القياسي.					
4–توفر فريق عمل ذو مهارة عالية فيما يخص حساب مخاطر السوق وفق أسلوب النماذج الداخلية.					
5– يحدد مجلس الإدارة خطوات إدارة المخاطر في تغطية مخاطر السيولة، خطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف					
6– تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية المحلية والأجنبية فيما يتعلق بالنشاطات الإجرامية والنشاطات المشبوهة.					
7– توجد داخل البنوك الجزائرية مصلحة مختصة في العلاقة مع البورصة لتقريب العرض والطلب للأوراق المالية المختلفة.					
8– البنوك الجزائرية تعمل كوسيط مالي من أجل تنشيط بورصة الجزائر.					

الجدول (02): نتائج اختبار Tللسؤال الفرعي

السؤال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	Tالمحسوبة	Tالمجدولة	Sig Bilatérale
السؤال	1,7419	18 ,54	,6308	30	15,376	1,96	,000
	1,7419	18,54	,6308	30	15,376	1,96	,000

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات SPSS V.10

يبين لنا الجدول، تحليل نتائج أفراد العينة على أنهم لا يوافقون على أن معايير لجنة بازل2 تطبق في البنوك التي ينتسبون إليها بوزن نسبي 18,54 عند مستوى معنوية 0,000.

الجدول03: نتائج إختبار T لأسئلة البعد إدارة وأساليب قياس مخاطر السوق

أسئلة البعد 2	التوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	« T » المحسوبة	« T » المجدولة	Sig Bilatérale
س1	2,3226	33,06	,8713	30	14,842	1,96	,000
س2	4,4516	86,29	,6239	30	39,727	1,96	,000
س3	3,3548	58,87	1,0181	30	18,347	1,96	,000
س4	2,9677	49,19	1,1397	30	14,347	1,96	,000
س5	4,0323	75,80	1,0160	30	22,098	1,96	,000
س6	4,0000	75,00	,7746	30	28,752	1,96	,000
س7	3,7097	67,74	,9016	30	22.909	1,96	,000
س8	3,2903	57,27	1,0390	30	17,632	1,96	,000
البعد	**3,5161**	**62.90**	**0,7960**	**30**	**22,3505**	**1,96**	**,000**

المصدر:من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات SPSS V.10

يبين الجدول (03) على أن البنوك الجزائرية العمومية مستعدة لإدارة واستخدام أساليب قياس مخاطر السوق وفق مقترحات بازل2 بوزن نسبي 62,90 عند مستوى معنوية 0,000 و ذلك من خلال السؤال الأول فأفراد العينة غير موافقون بشأن استعمال نسبة كوك الذي يغطي خطر القرض دون خطر السوق بوزن نسبي 33,06 عند مستوى معنوية 0,000 كما أن على البنك أن يكون لديه رأسمال كاف محتفظ به لتغطية مخاطر السوق و حسب رأي أفراد العينة فمجلس الإدارة يقوم بتحديد خطوات إدارة تغطية مخاطر السيولة و خطر سعر الفائدة مخاطر الصرف بوزن نسبي 75,80 عند مستوى معنوية 0,000 في حين يوجد تبادل للمعلومات بين السلطات الرقابية المحلية و الأجنبية فيما يتعلق بالنشاطات المشبوهة كتبييض و تهريب الأموال و النشاطات الإجرامية كتمويل الإرهاب و هذا بهدف تقليل الخطر بوزن نسبي 75 و عند مستوى معنوية 0,000 كما تبين كذلك أن البنوك العمومية لا تقوم بوظيفتها الثالثة المتمثلة في دورها كوسيط مالي لتنشيط بورصة الجزائر بوزن نسبي 57,27 عند مستوى معنوية 0,000 بالرغم من تواجد مصلحة متخصصة في العلاقة مع البورصة لتقريب العرض و الطلب للأوراق المالية المختلفة (DGVA)،إلا أن النتائج أكدّت غياب فريق عمل ذو مهارة و متخصص في حساب و تقييم مخاطر السوق بوزن نسبي 49,19 عند مستوى معنوية 0,000 و ذلك بسبب افتقار البنوك العمومية لأساليب قياس خطر السوق التي اقترحتها اتفاقية بازل2 كالأسلوب القياسي و أسلوب النماذج الداخلية.

III. – الخلاصة:

إن البنوك الجزائرية ما زالت تطبق معايير بازلI(1988) – لغاية اليوم– في ما يتعلق بحساب نسبة الملاءة (كفاية رأس المال)، وذلك باستخدام نظام أوزان المخاطرة، فبنك الجزائر لم يتبنى التعديل الذي أجرته لجنة بازل عام 1996 بإضافة مخاطر السوق لنسبة الملاءة ولا تزال هذه النسبة تقتصر على تغطية المخاطر الإئتمانية فقط، لكن بنك الجزائر أصدر لوائح توصي البنوك بالإهتمام بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، دون أن يقدم أساليب تقيس هذه المخاطر بدقة، ويبدو الإختلاف واضحاً بين القواعد الجزائرية التي تركز على تحديد الحد الأدنى من رأس المال الإجتماعي ومعايير بازل التي تركز على القياس الدقيق للأصول المرجحة بالمخاطر. وبالنسبة لاستيفاء الركيزتين الثانية والثالثة من بازل II، فقد اطلعنا على جميع إصدارات بنك الجزائر ليتضح أن هذا الأخير استوحى من الأولى ما سُمي بنظام الرقابة الداخلية،بينما لا توجد تعليمات تنظم عملية إنظباط السوق بشكل يعكس متطلبات الإفصاح التي أقرتها لجنة بازل.

النتائج:

- يقوم مجلس الإدارة بتحديد خطوات إدارة تغطية مخاطر السيولة وخطر سعر الفائدة مخاطر الصرف إلا أن افتقار البنوك العمومية لأساليب قياس خطر السوق التي اقترحتها اتفاقية بازل2 كالأسلوب القياسي وأسلوب النماذج الداخلية.
- غياب الأسواق المالية بشكل كلي نسبيا وفشل العديد من الإصلاحات التي سعت إلى تطويره وتأهيله.
- على البنك أن يكون لديه رأسمال كاف محتفظ به لتغطية مخاطر السوق من جهة والمخاطر المتبقية من جهة أخرى لضمان سيرورة نشاط البنوك وتحدي الازمات المستقبلية.

– الإحالات والمراجع:

[1] لائحة رقم08–11 ، تتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، صادرة بتاريخ28/11/2011

[1] التحديات العملية لتطوير البنوك الجزائرية وفق معايير بازل , سهام بن الشيخ, عيسى بهدي, https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-16.6-2014/2168-2015-01-04-14-17-

[1] حياة نجار2014/2013,إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل"دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية,مذكرة دكتوراه تحت اشراف محفوظ جبار,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس سطيف, ص10.

[1] مرجع سابق ص 11.

[1] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06 ،2006 .

[1] حوحو فطوم ,مرغاد لخضر ,دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية, أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر 2014,جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم االقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

[1] أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 .

[1] حياة نجار، إتفاقية بازلIII وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13 ، 2013.

[1] المادة 44 من قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ،المعدل والمتمم الأمر رقم 03

[1] المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة "

[1] Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.

[1] Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.

[1] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=02

[1] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=05

[1] Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=06

[1] أحمد عودة عبد المجيد، الحلقة العلمية،مفاهيم التقويم و القياس و الأداء، كلية التدريب، الرياض 21-2013/01/23، ص11.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

كيفاني شهيدة، مريم بن دهينة (2020)، واقع تطبيق معايير بازل II2 في النظام المصرفي الجزائري–دراسة قياسية لعينة من البنوك العمومية–، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد05 (العدد01)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، ص.ص 112-124.

SCAN ME